الأمم المتحدة S/PV.3792

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة **٣٧٩٢**

السبت، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ٢١/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

97-85709

9685709

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1997/479، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البرتغال وبولندا والسويد وشيلي وكوستاريكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد أصبحت جمهورية كوريا أيضا من بين المشاركين في تقديم مشروع القرار.

وأود أن أسترعي اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1997/462، و S/1997/465، و S/1997/473، و S/1997/481، وهي رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة ومؤرخة ١٤ و ١٦ و ١٨ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على التوالي؛ والوثيقتان S/1997/474، و S/1997/475، رسالتان موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المنشأة من قبل الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه، وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا للأعضاء في المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم استجابة لآخر حدث من سلسلة أحداث سعت فيها السلطات العراقية إلى فرض شروط على حقوق اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وهي حقوق منصوص عليها بوضوح في قرارات اتخذها هذا المجلس. وهذه الأعمال التي يقوم بها العراق غير مقبولة تماما، والمجلس على وشك أن يدينها.

إن عرقلة أعمال التفتيش التي كانت تقوم بها اللجنة الخاصة يومي ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه جزء من نمط واضح يتصف بالتكتم والمضايقة والإعاقة بهدف الحد من عمل اللجنة الخاصة. والواضح أن هذه الحملة العراقية الرامية إلى منع اللجنة الخاصة من الاضطلاع بالوكالة التي أناطها بها هذا المجلس هي بتوجيه من أعلى المستويات في بغداد.

إننا لا نزال نشهد أمثلة على عدم تعاون العراق، من قبيل العمل التفتيشي ١٥٥ للجنة الخاصة في تموز/يوليه الماضي، وقصة مخلفات القذائف في كانون الأول/ديسمبر، وتعريض الطائرات المروحية التابعة للجنة الخاصة للخطر مؤخرا، والآن هاتان الحالتان اللتان وقعتا أخيرا.

إن الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة أعلن أن العراق انتهك برنامج العمل المشترك وترتيبات تفتيش المواقع الحساسة التي وضعها في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وناشد المجلس أن يقدم الدعم له. ويجب أن نلبي دعوته. وإن التدابير المقترحة في هذا القرار ذات أهداف وهي محدودة، إلا أنها دليل واضح على تقديم دعمنا.

إن التحقيقات التي أجرتها اللجنة الخاصة تدل بوضوح على أن العراق عمد بطريقة منسقة منذ البداية إلى إخفاء مدى أنشطته بالكامل عن اللجنة الخاصة، وذلك قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وبعده، وهو القرار الذي يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن تصديق ما يدعيه العراق بأن حملة التكتم هذه كانت من عمل الراحل حسين كامل وبعض معاونيه. وإذا كان لهذا المجلس أن يشعر بالثقة بأن العراق يمتثل امتثالا كاملا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، فمن الضروري أن يكشف تماما عن آلية المراوغة والتكتم هذه وأن يوضع حد لها. وإلا فلن يسعنا أن نعرف ما إذا لا تزال توجد مخابئ للعتاد أو الوثائق، أو مرافق أو برامج بأكملها لا علم لنا بها، ولن تكون إذن خاضعة للرصد.

ولقد أخبرنا الرئيس التنفيذي أن المنظمات المسؤولة عن هذا التكتم مرتبطة ارتباطا وثيقا بأولئك الأشخاص المسؤولين على أعلى المستويات للأمن القومي في العراق. ويتضح إذن من ولاية اللجنة الخاصة أن تجري تحقيقا عن هذه المنظمات. وإذا رأت حكومة العراق أن هذا الأمر لا يدعو إلى الارتياح، فالعلاج موجود بين يديها. يجب أن تكون منفتحة انفتاحا كاملا مع اللجنة الخاصة وترفع جميع العراقيل والمضايقات لها. ولا يمكن إحراز تقدم نحو الوفاء بمتطلبات الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) إلا حينئذ.

لقد كرر العراق تأكيده لهذا المجلس التزامه بالتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة، لكنه قصر في ترجمة هذه التأكيدات إلى أفعال. ويعتقد وفد المملكة المتحدة أنه حان الوقت الآن لتذكير العراق، بطريقة واقعية ولكن محسوبة، بالتزاماته لهذا المجلس وللجنة الخاصة. ونعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا حاليا معقول ومناسب ومركز، ولهذا السبب قدم وفد بلدي هذا النص وسيصوت مؤيدا له.

السيد العربي (مصر): أود في البداية أن أعبر عن تقدير وفد مصر لروح التعاون البناء التي اتسمت بها المشاورات التي انتهت إلى النص الذي سيتم التصويت عليه اليوم. فقد أخذ النص الجديد بعين الاعتبار الكثير من الملاحظات التي أبديناها والتي أبدتها وفود أخرى. وبالرغم من أن مشروع القرار الذي أمامنا لا يزال يحوي بعض النقاط التي تسبب لنا عدم الارتياح، إلا أن الرسالة التي يحملها المشروع حول ضرورة تنفيذ قرارات المجلس لا بد من تأييدها وهي تختلف اختلافا جوهريا عن النص الأصلي الذي تضمنته الوثيقة S/1997/479، والذي سبق لوفد مصر أن أبدى عليه تحفظات عديدة دستورية وقانونية وسياسية وتنظيمية، تحفظات كانت ستؤدي إلى معارضة المشروع إذا ما كان قد طرح للتصويت. ولا بد في هذا الصدد أن أشير إلى ما يلي:

أولا، كان النص الأصلي يتضمن عقوبات إضافية على العراق في الوقت الذي تتطلع فيه منظمات إقليمية عربية وأفريقية وإسلامية وحركة عدم الانحياز إلى استكمال اللجنة الخاصة لمهامها على نحو يكفل رفع المعاناة عن الشعب العراقي.

ثانيا، كان النص الأصلي لا يشير إلى تأكيد احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للكويت وللعراق، وهو مبدأ يتفق مع أحكام الميثاق من جهة، وهو مبدأ كذلك أكدته كافة قرارات المجلس ذات الصلة.

ثالثا، من جهة أخرى، فإن أحكام ميثاق الأمم المتحدة تضفي على المجلس المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدولي. ولقد كان التوجه العام للنص الأصلي سوف يؤدي إلى تنازل المجلس عن صلاحياته للجنة فنية فرعية تابعة له وهو أمر غير عادي وغير متبع، بل وغير دستوري.

رابعا، كان النص الأصلي يتضمن إخلالا بالتوازن العام الذي أرساه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وهو القرار الشامل الذي وضع نظام العقوبات في إطار تنظيمي مؤسسي متوازن يضمن استمرارية الإشراف السياسي لمجلس الأمن على أعمال اللجنة الخاصة.

تلك كانت بعض ملاحظاتنا على مشروع القرار في نصه الأصلي. وكما أشرت، فإن النص الجديد لمشروع القرار قد راعى الكثير من هذه الملاحظات. ويهم وفد مصر الإشارة إلى أن القراءة السليمة لما ورد في الفقرة الثانية العاملة من المشروع الذي أمامنا الآن حول ولاية اللجنة الخاصة يؤكد ويجب أن يفسر على أن هذه الولاية تشمل جميع قرارات المجلس ذات الصلة، كما تشمل ما تم إبرامه من اتفاقيات مكتوبة أو شفوية بين اللجنة والعراق وعلى وجه الخصوص البيان المشترك المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه من العام الماضي.

إن وفد مصر قد دأب على تأكيد ضرورة تعاون العراق مع اللجنة الخاصة في تنفيذ الولاية الموكلة إليها من جانب المجلس. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أننا عندما نعرب في المجلس عن التقدير لعمل اللجنة الخاصة وللتقدم الذي أحرزته في إنجاز مهامها وعندما نشيد في هذا الصدد بجهود السفير إكيوس فإن هذا الموقف إنما يحمل في حد ذاته وبالضرورة اعترافا ضمنيا من المجلس بأن العرق قد تعاون بالفعل مع اللجنة. وهو التعاون الذي أشار إليه التقرير الشامل الأخير للجنة، ونحن نتطلع إلى استمراره وتدعيمه وعدم وجود أي عقبات في المستقبل تجاه التعاون بين اللجنة والعراق.

وفي الختام يود وفد مصر أن يؤكد أن تصويته لصالح مشروع القرار إنما يتأسس على أنه لم يتضمن أية عقوبات إضافية جديدة على العراق، كما أن هذا التأييد يتسق مع ثوابت الموقف المصري وبصفة خاصة ضرورة احترام العراق لتعهداته وتنفيذ كافة قرارات المجلس ذات الصلة من ناحية، وضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية من ناحية أخرى، وفي نفس الوقت ضرورة التزام كل من العراق واللجنة الخاصة بأحكام الاتفاقات التي توصلا إليها لا سيما برنامج العمل المشترك وترتيبات تفتيش المواقع الحساسة.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في عدد من المناسبات السابقة اضطر مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء في مواجهة عدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، عن طريق اعتماد قرارات وبيانات رئاسية تدين أعمال العراق وتطالبه بالتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة بما يتماشى مع التزاماته بموجب القرارات ذات الصلة. وفي الأسبوع الماضي فقط، في ١٣ حزيران/يونيه اضطر مجلس الأمن إلى أن يعتمد بيانا رئاسيا فيما يتعلق بسلسلة من العراقيل أمام النشاط الجوي للجنة الخاصة، مذكرا العراق بالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة وبصفة خاصة القرار ١٠٦٠ (١٩٩٦).

وعليه فإن السلسلة الأخيرة من أعمال عدم التعاون تمثل من جانب السلطات العراقية محاولات تتسم بالإصرار على تحدي حق اللجنة الخاصة في التفتيش. ولقد أوضح ذلك بما يكفي السفير إيكيوس الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة في تقريره الشفوي للمجلس بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه. والرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب وزير الخارجية العراقي أكدت أيضا هذه النقطة بإثارتها لتبريرات لمنع العراقيين اللجنة الخاصة من ممارسة حقها في التفتيش، على عكس ما تمليه التزامات العراق بموجب القرارات ذات الصلة. ومن الواضح أن الأعمال العراقية الأخيرة لا يمكن أن تعتبر ببساطة انتهاكات فنية لإجراءات التفتيش، بل هي تحد لسلطة مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى هذه المسألة كمجرد مسألة فنية تتعلق بخرق نظام العقوبات ضد العراق، فهي تثير أكثر الأسئلة خطورة فيما يتعلق بكيفية منع تطوير أسلحة الدمار الشامل، بوصفها مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة لنا جميعا في مجلس الأمن، وتتعلق بمشكلة السلام والاستقرار في المنطقة.

ونظرا لانتهاكات العراق المتكررة وأنشطة الإخفاء التي تواصلت بالرغم من إعراب مجلس الأمن بصفة مستمرة عن إدانته وتحذيره، فمن الواضح أن تحسينا في نهج مجلس الأمن سيكون في محله بغرض جعل العراق يمتثل لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة. ويرى وفدي أن مجرد تكرار الإدانات التي صدرت في الماضي للتعامل مع حوادث متفرقة ماضية، لن يكون كافيا في ضوء خطورة الحالة. وهناك حاجة إلى نهج جديد ينبغي أن يكون متجها إلى إحراز النتائج، حتى يمكن للمجلس أن يحقق امتثال العراق لالتزاماته.

وبناء على هذا النهج تؤيد اليابان الاتجاه الذي سيتحرك فيه مجلس الأمن الآن باعتماد مشروع القرار هذا. وبصفة خاصة يشير وفدي إلى أن الفقرة ٥ من مشروع القرار تمثل عنصرا جوهريا يسعى إلى جعل العراق يستأنف التعاون مع اللجنة الخاصة بأسرع ما يمكن. ونحن نأمل بإخلاص أن يغير العراق من موقفه ويتعاون بلا شرط مع اللجنة الخاصة.

ومن المهم بصفة خاصة في هذا السياق أن الفقرة ٦ تعرب عن اعتزام المجلس القوي فرض تدابير إضافية لدعم اللجنة الخاصة ما لم يمتثل العراق للفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار. ويفهم وفدي أن مفاد هذه الفقرة هو أن العراق مطلوب منه التعاون التام مع اللجنة الخاصة، شكلا ومضمونا، وتيسير وصول اللجنة بشكل فوري وغير مشروط وغير مقيد إلى المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تحت سلطته لمقابلتهم، حتى تتمكن اللجنة من ممارسة كل حقوقها كشرط أساسي لتنفيذ ولايتها.

ويرى وفدي أن مشروع القرار هذا يمثل ردا أساسيا تقوم الحاجة إليه من أجل أن يضطلع المجلس بمسؤوليته عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ولهذا فإن اليابان تشارك في تقديم مشروع القرار هذا. ونحن نأمل أن يتخذ المجلس إجراءه بالإجماع.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مضت ست سنوات طوال منذ أن

أنشأ قرار وقف إطلاق النار ٦٨٧ (١٩٩١) الإطار لإحلال السلام والأمن في الخليج الفارسي ولإدماج العراق في مجتمع الدول المسالمة، ولا يزال العراق بعيدا عن الامتثال للالتزامات التي تعهد بها لهذا المجلس. بل على العكس من ذلك فقد كرس العراق كل ما في وسعه لإحباط إرادة المجلس وبصفة خاصة في الجانب الخطير المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ولم يتضح هذا أبدا مثلما أوضحه الرئيس إيكيوس في تقريره للمجلس خلال هذا الأسبوع بشأن الحوادث الخطيرة جدا التي قادتنا اليوم إلى مشروع القرار هذا.

لقد وثق الرئيس إيكيوس سلسلة من الانتهاكات العراقية التي تمتد إلى أبعد من حالات المنع الثلاث التي تعرضت لها أفرقة مفتشي اللجنة الخاصة في ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه. فمنذ عام ١٩٩١ بذل العراق أقصى ما في وسعه لإخفاء قدراته التسليحية الحقيقية، وتدمير أدلة برامجه وطرق امداداته، والكذب للمجلس فيما يتعلق بها. وخلال السنتين الماضيتين تكشفت جهود العراق في التدخل في عمل اللجنة الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها. ولمفتشي اللجنة الخاصة أشرطة فيديو تظهر أفراد الحرس الجمهوري وهم يدفنون أجزاء لصواريخ؛ ورصد مفتشو اللجنة الخاصة جهودا سافرة لنقل الوثائق وغيرها من الأدلة من المواقع، بينما مُنع المفتشون أنفسهم من الدخول؛ كما لم يسمح للمفتشين بمقابلة الأشخاص العليمين بالأمور.

وهذه الأعمال لا تمثل فقط انتهاكا صارخا لالتزامات العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) و ١٠٦٠ (١٩٩٦) ولكنها تلغي حتى الإجراءات الشكلية التي اتفق العراق مع الرئيس عليها في العام الماضي. وكما ذكر المسؤولون العراقيون صراحة لمفتشي اللجنة الخاصة فإن هذه الأعمال التعطيلية قد حدثت بتوجيهات من أعلى السلطات في بغداد. ولم يبق أي شك، كما وثق ذلك الرئيس إيكيوس، في أن نظام اللجنة الخاصة للتفتيش والتحقق والتدمير يواجه أخطر تهديد منذ إنشائه.

وإن فشل العراق المستمر يشكل تهديدا خطيرا للسلام وأمن المنطقة. ويذكر الرئيس ايكيوس في تقريره بتاريخ ١١ نيسان/أبريل أنه لا يستطيع أن يؤكد إذا كان العراق قد قدم بيانا بكل الأسلحة المحرمة التي يمتلكها. ويؤكد مرة أخرى أن العراق يتبع سياسة وضعت عمدا من أجل إخفاء مدى قدراته وكميات الأسلحة التي لا يزال يحتفظ بها بعيدا عن عيون مفتشي اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ويستمر في تقديم معلومات مضللة فيما يسمى بإعلاناته الكاملة والنهائية. وتؤكد تقاريره الشفوية الأخيرة للمجلس أنه لم يطرأ تحسن على هذه السياسات المقلقة منذ نيسان/أبريل.

ويستنتج التقرير أيضا بصورة واضحة أن اللجنة الخاصة لن تستطيع إكمال عملها حتى يأتي "القرار السياسي الرئيسي" من الزعامة العراقية.

"بالتخلي نهائيا عن كل القدرات والطموح في الاحتفاظ بالأسلحة المحرمة أو الحصول عليها".

لقد أعرب هذا المجلس المرة تلو المرة عن تأييده للجنة الخاصة من خلال القرارات وبيانات رئيسي المجلس. وكان العراق يرد بازدراء. لقد ولى زمن الاكتفاء بالعبارات المجردة. فالعراق أظهر لنا أنه لن ينصاع أبدا طواعية لقرارات مجلس الأمن ما لم يعمل المجلس بعزم وحسم لإنفاذ إرادته. وهذا هو سبب تقديمنا لمشروع القرار هذا اليوم، وهو ما سيبين بصورة نهائية للعراق النتائج الخطيرة التي تترتب على أعماله. ويجب على العراق أن يعلم أنه عندما لا يحرز تقدما فحسب بل يتقهقر عنوة في مدى احترامه للمجلس واللجنة، فإن عليه حينئذ أن يدفع الثمن.

دعوني أتحدث بوضوح عما شرع المجلس في عمله اليوم. ولقد اخترنا هذه الخطوات المحددة لأنها محسوبة ومحددة الهدف. فمشروع القرار يحدد تعليق فترة الـ ٦٠ يوما لاستعراض العقوبات لفترة معينة، تحديدا حتى التقرير المرحلي نصف السنوي التالي المقدم من اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة/الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر. إن قرار المجلس يعلق فقط الاستعراضات المقررة في ٣٠ حزيران/يونيه و ٣٠ آب/أغسطس. وحسب رأينا، ليست هناك إمكانية لأن يؤدي أي من هذين الاستعراضين إلى تغيير في نظام العقوبات، نظرا لما سببه تحدي العراق الحالي من تعثر في عمل اللجنة. وبالتالي يرسل هذا التدبير رسالة قوية لبغداد مفادها أن رفع العقوبات سيكون مستحيلا ما لم يغير العراق نهجه كلية.

وبطريقة مماثلة، يعبر المجلس عن نيته فرض تدابير جديدة، تستهدف تحديدا تلك الأطراف المسؤولة أكثر من سواها عن الإخفاء المستمر لبرامج تسلح العراق، إذا ما تجاهل العراق مشروع القرار الأخير هذا ولم يمتثل ليس فقط من حيث الشكل بل من حيث المضمون لسلطة اللجنة في إجراء عمليات التفتيش والمقابلات دون أي شكل من أشكال التدخل.

إن حكومتي تشارك الرئيس إيكيوس قلقه من أن الذين يتأذون أكثر من غيرهم من أعمال الحكومة العراقية هم أفراد الشعب العراقي أنفسهم، الذين يظل بلدهم منبوذا بسبب رفض قادته العنيد الامتثال لالتزاماتهم الدولية. ونحن بدورنا نريد أن نرى اليوم الذي يعود فيه العراق إلى المجتمع الدولي كدولة عضو محترمة. بيد أنه إذا تعذر على لجنة الأمم المتحدة تنفيذ ولايتها بسبب التدخل العراقي، إذا لم يستطع الرئيس التنفيذي أن يذكر في تقاريره أن العراق ممتثل لقرارات المجلس، فلن يأتي اليوم الذي يصبح فيه تخفيف العقوبات أمرا وشيكا. إن الخطوات التي اتخذناها هنا اليوم يجب أن تبين هذه الحقيقة بصورة ملموسة للزمرة الحاكمة في بغداد. ونأمل أن يعوا هذا الدرس جيدا ويستقوا منه النتائج الصحيحة.

وأود كذلك أن أضيف أن جهود رولف إيكيوس، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة منذ بدئها في عام ١٩٩١ كانت ممتازة بكل المقاييس، فقد أضفى صراحة لطيفة وإبداعا وعنادا على العمل المثبط عادة المتمثل في تنفيذ متطلبات مجلس الأمن. ونشكر رولف إيكيوس على خدمته الممتازة. ونحن على ثقة من أن السفير بتلر سيستمر في تقديم نوع القيادة الذي تميز به سلفه.

إن الولايات المتحدة تتعهد بتقديم دعمها القوي المستمر للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في مهمتها لكفالة الامتثال العراقي الكامل بقرارات الأمم المتحدة. وقد أوضح المجلس، بقراره اليوم، أنه سيفعل الشيء نفسه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/1997/479).

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتـُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١١٥ (١٩٩٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الحكومة الصينية تدعم اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها بامتثال صارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعرب عن قلقنا بسبب مشاكل التحقق الأخيرة، ونحث العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا وعلى التعاون بشكل أفضل مع اللجنة الخاصة.

وفي الوقت نفسه، نرى أن الشواغل الأمنية المشروعة لأية دولة ذات سيادة يجب أن تحترمها جميع الأطراف؛ وأن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) يجب أن ينفذ على نحو كامل؛ وأن سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي يجب احترامها. وفي حزيران/يونيه الماضي وقعت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والعراق بيانا مشتركا ينبغي تنفيذه على نحو كامل بدون تأخير.

إن العقوبات على العراق سارية المفعول منذ ست سنوات. ووفق تقرير اللجنة الخاصة، حافظ العراق خلال الست سنوات الماضية بشكل أساسي على تعاونه مع اللجنة الخاصة، كما أحرزت اللجنة تقدما كبيرا في الاضطلاع بالولاية التي أوكلها إليها المجلس. وعلاوة على ذلك تعاون العراق مع اللجنة في غالبية عمليات التفتيش التي أجريت في الأسابيع الماضية والتي تجاوزت الـ ٤٠ عملية. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن ننظر في رفع العقوبات تدريجيا عن العراق بغية تخفيف مصاعبه الإنسانية.

إلا أن القرار المعروض أمامنا يقضي بتعليق استعراض العقوبات المفروضة على العراق، الذي يجريه مجلس الأمن وفقا للقرارات ذات الصلة، ويهدد بفرض عقوبات أخرى. إن هذا ليس عدلا. والحكومة الصينية تعارض دائما الفرض العمدي للعقوبات والتهديد بها ضد أي بلد. وقد دلت التجارب أن هذا يأتي بنتائج عكسية وقد لا يؤدي إلى حل المشاكل بالطريقة المناسبة.

ولاحظنا أيضا إجراء تغييرات كبيرة في القرار الحالي، بإلغاء عقوبات جديدة على العراق وإلغاء الإشارة إلى نسق أكبر من عدم التعاون، وبإضافة بعض العناصر الإيجابية. فمثلا، يكرر القرار التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، ويذكر أن اللجنة ينبغي أن تقوم بعمليات التفتيش وفقا لولايتها التي أذن مجلس الأمن بها.

لهذه الأسباب صوت الوفد الصيني لصالح القرار المطروح علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

أيد الوفد الروسي القرار المطروح على مجلس الأمن للنظر فيه. ونود أن نكرر التزامنا الذي لا يني بالتنفيذ الكامل للولاية التي أعطاها مجلس الأمن للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وروسيا دأبت على المطالبة الشديدة بقيام العراق بالوفاء بواجباته المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يهتدي في اضطلاعه بأنشطته بالحاجة إلى الانجاز السريع للأهداف المنصوص عليها في تلك القرارات. وفي هذا السياق، نضع في اعتبارنا أيضا الحالة المحيطة بالحوادث الأخيرة المتعلقة بعمليات التفتيش من قبل اللجنة الخاصة. وفي هذا الصدد، أصبح من الأهمية البالغة أن يؤكد مجلس الأمن موقفه بوضوح وبصوت واحد. لقد تم التوصل إلى اتفاقات بين اللجنة الخاصة والعراق بشأن الطرائق العملية لإجراء عمليات التفتيش هذه، وهذه الاتفاقات يجب تنفيذها تنفيذا تاما. وقد كرر جميع أعضاء المجلس دون أي غموض التزامهم بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

ونحيط علما بأنه خلال إعداد مشروع القرار روعيت في واقع الأمر كل الشواغل التي أعربت عنها كل الوفود وكل المقترحات التي عرضتها. ونتيجة لذلك فإن القرار لا يورد نهجا منحازا بل هو رد فعل متوازن يعبر عن جوهر المشكلة كما يعبر عن الطائفة العريضة من الآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن. اليوم توصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء. والواقع أن هذا التوافق في الآراء استجابة ملائمة للحالة التي تطورت فيما يتصل بأعمال التفتيش. وهو يعطي إشارة واضحة على دعم المجلس لعمل اللجنة الخاصة في تنفيذها ولايتها. وهذا التوافق في الآراء لم يستند إلى منطق العقاب بل هو جزء من الهدف الرئيسي للمجلس ألا وهو الانتهاء من قضية نزع السلاح هذه بأسرع ما يمكن والتوصل إلى تسوية دائمة لحالة ما بعد الصراع في الخليج الفارسي على أساس القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٤٠